الباب الثالث

تسوية المنازعات الاقليمية

دور الجامعة العربية في تسوية المنازعات الاقليمية:

الجامعة العربية هي أقدم المنظمات الاقليمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد أنشأت قبل منظمة الأمم المتحدة بثلاثة أشهر وهي منظمة اقليمية الوحيدة التي تشترك شعوبها بقواسم فريدة لا تتوافر في أية منظمة اقليمية أخرى في العالم وقد جمعت دولها وشائج كثيرة مشتركة: كاللغة والدين والحضارة والتاريخ والآلام والآمال وغيرها من العوامل المشتركة كلها عوامل تؤكد أن العرب أمة واحدة ، الأمر الذي يعني أنه من الممكن تحقيق أعلى درجات التعاون وفي مختلف المجالات بين دول الجامعة ، فيما لو توافرت الارادة والنية الصادقتين ، وعلى الرغم من أن الحقيقة التي يجب أن تقال أن تأسيس جامعة الدول العربية كان بهدف امتصاص نقمة الجماهير العربية في الأربعينات والالتفاف على طموحات الجماهير العربية في تحقيق الوحدة العربية، هذه الوحدة التي تخشاها القوى الاستعمارية فعلى الرغم من ذلك فأن هذه

الجامعة حاولت جاهدة ولا تزال في حل المنازعات التي تحدث بين أعضائها .

تسوية المنازعات الدولية فى اطار ميثاق جامعة الدول العربية:

نصت المادة ٥ من ميثاق جامعة الدول العربية على أنه لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، فاذا نشب بينهما خلاف لايتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً، وفي هذه الحالة لايكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته ، ويتوسط المجلس في الخلاف الذي تخشى منه وقوع حرب بين دول الجامعة فيما بينها ، أو بين دولة من دول الجامعة وأخرى غيرها للتوفيق بينهما ، وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء.

ومن نص المادة الخامسة من الميثاق نستنبط القواعد والأسس التي ينظر من خلالها مجلس الجامعة العربية في فض المنازعات وتتلخص فيما يأتي:

١. أن صلاحية مجلس الجامعة لحل المنازعات لاتقتصر على الدول العربية الأعضاء،بل تشمل الدول العربية غير الأعضاء وكذلك المنازعات بين الدول العربية الأعضاء وغير الأعضاء والدول الأجنبية

٢. لا يمتلك المجلس ولاية اجبارية للنظر في المنازعات ، بل تجب موافقة الدول المتنازعة على إحالة النزاع إليه .

٣. أقرت المادة المذكورة وسيلتين فقط لحل المنازعات وهما التحكيم والوساطة ولا ندري ما هي الحكمة من تحديد هاتين الوسيلتين فقط وإهمال الوسائل الأخرى كالمساعي الحميدة، والمفاوضات ...إلخ ، كما أن القرارات في هاتين الوسيلتين تصدر بالأغلبية .

٤. لا يحق للأطراف المتنازعة الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته ويلاحظ أن المادة الخامسة فرضت على الدول الأعضاء التزاما وهو عدم الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات فيما بينها ، دون أن يفرض على الدول الأعضاء التزاماً آخر كما فعل ميثاق الأمم المتحدة بوجوب فض المنازعات بالطرق السلمية.

كما أن تحديد ميثاق جامعة الدول العربية لوسائل معينة لتسوية المنازعات لا يعني أبداً أن أطراف النزاع لا يمكنها الاستعانة بوسائل أخرى ، فقد سبق وأن تمت تسوية منازعات عربية بغير الوسائل التي

حددها الميثاق كالحرب في اليمن بين كل من مصر والسعودية عام ١٩٦٥ ، اذ أفلحت المفاوضات في وضع حد لهذه الحرب.

أما تسوية النزاعات العربية - العربية وحلها فيلاحظ أن ثقة الأطراف العربية المتنازعة في الجامعة العربية كانت محدودة بدليل أنها لجأت أحياناً في محاولة تسوية نزاعاتها إلى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بأكثر مما لجأت إلى الجامعة العربية، وربما كان سببه عدم الرضا عن ميزان القوى داخل الجامعة، كما أن ازدياد شدة الصراع في بعض الأحيان كان يفرض على أحد طرفي النزاع أو كلاهما اللجوء إلى بعض المنظمات الدولية الأخرى فيما إذا ساورهما الشك في النتائج المحتملة التي يمكن أن ينتهي إليها في تسوية النزاع .

أما الدكتور محمد السيد سليم في دراسة قد أعدها عن دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الدول الأعضاء، فقد توصل إلى أنه خلافاً لمقولات أنصار المنظمة العالمية، فمقارنة سجل جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية، يوضح أنها كانت أكثر كفاءة من الأمم المتحدة في التعامل مع تلك المنازعات، فليس لدينا مثل واحد لنزاع عربي خالص تمت تسويته تماماً في اطار الأمم المتحدة، بينما لدينا العديد من الأمثلة التي تم حلها تماماً في اطار جامعة الدول العربية، ودون تدخل من الأمم المتحدة والواقع أن هذا النمط يعكس قدرة الجامعة

على توفير نوع من الاتفاق بين الدول الأعضاء حول القضايا الأساسية، وحساسيتها أزاء التدخل الأجنبي في قضاياها.

وسائل تسوية المنازعات المنصوص عليها فى الميثاق :

أشار ميثاق الجامعة العربية إلى وسيلتين من وسائل تسوية المنازعات الدولية وهما الوساطة والتحكيم وميثاق الجامعة ركز على وسيلتين من وسائل تسوية المنازعات الدولية وأهمل باقي الوسائل الأخرى وهما:

١- الوساطة: اقتصر ميثاق جامعة الدول العربية على ذكر وسيلة سياسية ودبلوماسية واحدة تتيح تدخل مجلس الجامعة في فض المنازعات بطريقة سلمية متمثلة في الوساطة ، مع ملاحظة أن الميثاق ربط مسألة إجراء الوساطة بالخلافات التي يمكن أن تتطور وتؤدي إلى نزاع مسلح أو يستشف منها إمكانية أن تؤدي إلى نشوب حرب بين الأطراف المتنازعة و نستنتج من هذا أن أي وساطة في أي نزاع عربي تقع من خارج المجلس لا تعتبر من قبيل الوساطة التي تقوم بها الجامعة ، إنما هي وساطة عربية.

ان الوساطة التي تحدث عنها الميثاق تتسم بسمة أساسية ، وهي أن النتيجة التي تصل إليها ليست بالضرورة ملزمة فالوساطة تظل في

النهاية مبادرة ودية يقوم بها المجلس بغية الوصول إلى حلول مرضية للأطراف المتنازعة وهنا نتسائل ماذا لو قبلت الأطراف المتنازعة اللجوء إلى مجلس الجامعة العربية في أمور يحق للمجلس بموجبها اتخاذ قرار ملزم ولم يطبق أحد الأطراف نتائج الوساطة خاصة في ظل غياب نص صريح يعالج مثل هذه الأمور؟ ان ذلك وبدون شك يساهم في إضعاف فعالية نظام التسوية السلمية للمنازعات التي تقوم بها الجامعة العربية ومع ذلك بحث مجلس الجامعة في العديد من الخلافات العربية / العربية، خاصة في مسألة الحدود ، فقد نظر في النزاع العراقي الكويتي سنة ١٩٦١ ، النزاع المصري السوداني ، النزاع بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي ، ونزاع الحدود بين المغرب والجزائر .

٢- التحكيم : يظهر من خلال قراءة نص المادة ٥ من ميثاق جامعة الدول العربية أنها أشارت إلى جانب الوساطة كوسيلة سياسية إلى جانب التحكيم كوسيلة قضائية مع تأكيدها على التحكيم الاختياري وليس الاجباري، وهذا يعني أن المسألة تظل مرهونة برغبة وإرادة الأطراف المتنازعة، فلا يحق لمجلس الجامعة القيام بمهمة التحكيم بدون رضا الأطراف المعنية بنزاع أو خلاف ما بغض النظر عن درجة خطورة هذا النزاع وطبيعته .

ان تحديد اطار التحكيم الاختياري يساهم في إضعاف دور الجامعة العربية في هذا المجال ، كما أن غياب أية إشارة في الميثاق إلى طبيعة الجزاء

الذي يمكن أن يترتب على الأطراف التي قبلت التحكيم ثم رفضت الالتزام بقراراته لذلك يعد التحكيم الاختياري الذي تمسكت به الجامعة العربية هو الحفاظ على استقلال الدول العربية وسيادتها الوطنية والتحكيم الاجباري ربما سيخلق وضعاً خطيراً يهدد تركيب الجامعة وينهي كيانها.

وسائل التسوية غير المنصوص عليها في الميثاق:

شهد مجلس جامعة الدول العربية تطوراً بالنسبة لدوره في مجال تسوية المنازعات العربية على مستوى استخدام أساليب جديدة خارج الاطار الضيق الذي حدده الميثاق في الوسيلتين السابقتين أي الوساطة والتحكيم الاختياري ، فقد استعان المجلس بوسائل أخرى فلجأ إلى المساعي الحميدة والمصالحة والتحقيق وبعثات تقصي الحقائق كما اعتمد المجلس أسلوب الفصل بين الأطراف المتنازعة من خلال ارسال قوات عربية مشتركة،مرتين في تاريخ الجامعة الأولى كانت أثناء نزاع العراق الكويت سنة ١٩٦١، حيث عرفت القوات التي أرسلت إلى الكويت باسم قوات الطوارئ العربية أو قوات الجامعة العربية والمرة الثانية كانت أثناء أزمة الحرب الأهلية اللبنانية، حيث عرفت القوات التي أرسلت باسم قوات أمن الجامعة العربية أو القوات العربية الرمزية إلى أن تم تعزيزها فعرفت بقوات الردع العربية إلا أن أهم وسائل تسوية المنازعات

العربية غير الواردة في الميثاق تتمحور حول جهازين رئيسيين : جهود الأمين العام ، ودور دبلوماسية مؤتمرات القمة.

الجامعة العربية والأزمة العراقية

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ظلّت جامعة الدول العربية متردّدة إزاء علاقتها مع بغداد، خصوصاً أن تلك العلاقات ضعفت منذ احتلال القوات العراقية الكويت عام ١٩٩٠ وما بعدها ورغم مبادرتها بفتح ممثلية لها،وقبلها استضافة اجتماع يمثّل التجمعات السياسية العراقية، لكن اهتمام الجامعة لم يكن ينسجم مع حجم العراق ودوره، واستمرّت الحال حتى بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، وإن طرأ تطوّر على هذا الصعيد، لاسيّما بعقد القمة العربية في بغداد عام ٢٠١٢، لكن المسألة لم تخرج عن كونها تقليداً بروتوكولياً مرّ على نحو خاطف وسرعان ما خفت وعاد العراق مجدداً إلى دائرة الضوء، لكن اهتمام جامعة الدول العربية به لا يزال محدوداً، ناهيكم عن أن تحركها إزاء الأزمة الراهنة لم يكن بالمستوى المطلوب الأمر له علاقة بمستقبل العراق كله، خصوصاً وقد ترافق هذا التصدّع مع احتدام الموقف بين بغداد وأربيل بشأن كركوك والمناطق المتنازع عليها، إضافة إلى النفط رغم انفجار الأزمة العراقية اليوم، وعودة العراق مجدداً إلى دائرة الضوء،ما زال اهتمام الجامعة العربية به محدوداً، ناهيكم عن أن تحركها

إزاء الأزمة وتنظيم الدولة لم يكن بالمستوى المطلوب ومن الواضح أن العالم قد انشغل بقوة بالأزمة العراقية الراهنة، ابتداء من واشنطن التي أرسلت ثلاثمائة مستشار، وإيران التي أعلنت استعدادها للدفاع عن الأماكن المقدسة، وأبدت مرونة بشأن تفاهم أمريكي-إيراني بخصوص العراق، وتركيا التي تقف داعش على حدودها وهي تقيم علاقات خاصة مع إقليم كردستان، حيث تتشابك مصالحها النفطية والاقتصادية، ودول الخليج لاسيّما السعودية التي تابعت تطورات الأزمة بغض النظر عن علاقتها السلبية مع بغداد، ودعت إلى حكومة عراقية جامعة وحتى سوريا التي تعاني من حرب أهلية واقتتال، دخلت على الخط ونسقت مع بغداد لكن أين موقف جامعة الدول العربية التي لا تزال تنتقي عبارات التنديد بحذر شديد؟.

لعلّ جامعة الدول العربية لا تدرك خطورة الموقف حتى الآن، ذلك أن الفشل في العراق وانقسامه سينعكس على جميع البلدان العربية، نظراً للدور المحوري للعراق، مثل مصر وسوريا، ألم تؤثر الأزمة السورية على عموم دول المنطقة؟ وفي الوقت الذي كانت معاناة الشعوب العربية تتعاظم وتتضاعف بشأن تجاوز حقوقها وحرياتها، كانت جامعة الدول العربية تتذرع بميثاقها الذي يحرّم التدخل فى الشؤون الداخلية ويؤكد احترام السيادة، ولا يتناول من بعيد أو قريب مسألة الدفاع عن حقوق الإنسان، تلك التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة سبع مرات، وبما أن

الدول العربية جميعها أعضاء في هيئة الأمم المتحدة، وبعضها مؤسس فيها كالعراق، كان ينبغي تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ليستجيب للتطور الدولي على هذا الصعيد ولينسجم مع قواعد القانون الدولي المعاصر،لاسيّما القانون الدولي لحقوق الإنسان ولميثاق الأمم المتحدة.

كلّما حدثت أزمة عربية سياسية جرى الحديث عن أزمة الجامعة، وكان الأمر حاداً وصارخاً، بشأن دورها إزاء الأزمة السورية، وبتبنّيها وانخراطها في مشروع دولي كان في جزء من حيثياته فرض حصار على سوريا، وهو دور وموقف تجاوز ميثاقها كثيراً، فكيف يمكن الموافقة على الحصار وإضعاف الدولة التي لابدّ من مطالبتها باحترام حقوق الإنسان ووقف القمع ضد الأنشطة المدنية والسلمية وللسكان المدنيين الأبرياء، والموقف نفسه مطلوب ضد أي انتهاك لوحدة الدولة وضد أي خرق من جانب جماعات مسلحة لحقوق الإنسان وتحت أي عنوان، لتقسيمها أو تفكيكها ربما لا تدرك الجامعة خطورة الموقف في العراق، حيث إن الفشل في معالجة أزمة العراق سينعكس سلباً على جميع البلدان العربية، نظراً للدور المحوري للعراق.

خلال هجوم داعش اكتفت جامعة الدول العربية في العراق بموقف دبلوماسي، حين حذرت من خطورة تفاقم الأوضاع الأمنية في العراق، مؤكدة أنها تتابع بقلق بالغ هذه التطورات وتجري اتصالات مع مختلف

الأطراف، وكان عليها اتخاذ موقف حازم إزاء إعلان تنظيم داعش الخلافة واختيار أبو بكر البغدادي خليفة للمسلمين، وأن تطالب جميع الدول الأعضاء باتخاذ الموقف ذاته، وأن تدعو مجلس الجامعة للاجتماع على مستوى وزراء الخارجية العرب، مع عدم الاكتفاء بالعبارات الروتينية بشأن خطورة الموقف وإصدار تحذيرات والقلق إزاء تطورات الأوضاع وعليها أن تعلن وقوفها إلى جانب بقاء الدولة العراقية موحّدة مثلما تطالبها بإقامة حكومة شراكة جامعة وحلّ المشكلات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة وبالاتفاق، ومن واجبها أن تطالب الجميع بضرورة التوصل إلى اتفاقيات في إطار الوحدة الوطنية، بغض النظر عن الرئيس والمرؤوس والمركز والإقليم، آخذة فى الاعتبار الاستحقاقات الدستورية أيضاً.

وعلى جامعة الدول العربية وبالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة العمل على توفير المساعدة للعائلات المهجّرة والنازحة بسبب استيلاء داعش على الموصل والأنبار وتكريت وقضاء طوز خور ماتو في كركوك ومناطق عراقية أخرى، وتقدّر هذه بمئات الآلاف ولم يكن اجتماع المندوبين الذي صدر عنه موقف عمومي اتسم بالدعوة إلى حفظ الاستقرار ووحدة الصف العراقي ميدانياً وسياسياً ونبذ العنف والطائفية، سوى كلمات مواساة ومجاملة ، بينما ينتظر من جامعة الدول العربية شيء آخر، وإلاّ لماذا هي جامعة الدول العربية؟.

سياسة الجامعة العربية تجاه سوريا

كان تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية في نوفمبر ٢٠١١ بمثابة نقطة تحول في تاريخ الجامعة الممتد على مدار ٦٦ عاماً فبإدانة النظامين السوري والليبي بسبب الاستخدام المفرط للقوة ضد شعبيهما أقرت الجامعة أن مطالب الشعوب العربية مشروعة وبإتخاذ مثل هذه القرارات، أوضحت الجامعة أن بإمكانها التحرك بعيداً عن أفكار مثل القومية العربية والوحدة العربية لتحقيق مزيد من التكامل مع النظام الدولي ومن ناحية أخرى، فوجود أنظمة سلطوية في معظم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية يجعل من الصعب اعتبار قرارات الجامعة العربية خطوات داعمة للديمقراطية لذلك فإن الموقف الديمقراطي للجامعة ما هو إلا نتاج ضغوط الثورات واتفاقها مع مصالح بعض الدول الأعضاء وعلى الرغم من أن تعزيز الديمقراطية في المنطقة يبدو كأنه رغبة غير حقيقية للدول الأعضاء، إلا أن هذه القرارات تدفع كل عضو تجاه التفكير في التغيير، وبالتالي تمهد الطريق لعملية الإصلاح الديمقراطي.

الثورات التي هزت العالم العربى أوائل عام ٢٠١١، خلقت لجامعة الدول العربية دور جديد انتشرت الانتفاضات العربية من بلد لآخر، وأطيح بأنظمة استمرت عقود مثل نظام زين العابدين في تونس وحسني

مبارك في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا، وجعلت الآخرين يشعرون بالخطر لذا فإنه بزعزعة ميزان القوى الحساس في المنطقة، جعلت الثورات المنطقة أكثر عرضة للتدخل الخارجي، وبالتالي أصبحت هناك حاجة ملحة إلى استجابة إقليمية للتطورات الإقليمية.

ورأى بعض القادة العرب الذين يخشون من انتشار مطالب الديمقراطية والحرية إلى بلدانهم، أن هناك حاجة ماسة لاتباع سياسات نشطة من أجل السيطرة على التطورات وفي ظل هذه الظروف، لعبت جامعة الدول العربية دور محوري في السياسة الإقليمية لمواجهة التحديات الجديدة لكن لم تكن التطورات الإقليمية وحدها، السبب وراء صعود دور الجامعة في أعقاب الربيع العربي، بل إن الظروف الدولية أيضاً لعبت دوراً فقد أصبح وجود منظمة إقليمية تنسق معها الدول الغربية سياساتها الإقليمية أمراً هاماً خاصة بعد غزو العراق وأفغانستان والمشاكل التي واجهتها الدول الغربية .

وقد انتهزت جامعة الدول العربية الفرصة لتفعيل الدور النشط الذي قامت به في أعقاب الربيع العربي فبعد اندلاع الأزمة الليبية، أدان مجلس التعاون الخليجي نظام القذافي واستهداف المدنيين، وأعلن أن النظام الليبي فقد شرعيته وعقب ذلك البيان قررت جامعة الدول العربية تعليق عضوية ليبيا ودعت مجلس الأمن الدولي لفرض منطقة حظر جوي على

ليبيا لحماية المدنيين وتبنت جامعة الدول العربية، بقيادة دول الخليج، موقفاً مماثلاً خلال الأزمة السورية وقامت بممارسة ضغط على النظام السوري من خلال تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية وفرض عقوبات عليها ورغم أن قرارات الجامعة قد تبدو مقتصرة على دول بعينها،إلا أنها عملت على صياغة مستقبل الجامعة في المنطقة بشكل كبير وقد أقرت جامعة الدول العربية مطالب الشعوب العربية واعترفت بمشروعيتها وأدانت النظامين السوري والليبي بسبب الاستخدام المفرط للقوة ضد شعبيهما وبإتخاذ مثل هذه القرارات، أوضحت الجامعة أن بامكانها التحرك بعيداً عن أفكار مثل القومية العربية والوحدة العربية لتحقيق المزيد من التكامل مع النظام الدولي.

تعكس سياسة جامعة الدول العربية تجاه سوريا تحولاً في سياسات الجامعة التقليدية فمع تصاعد الأزمة اعتباراً من صيف عام ٢٠١١، طرحت الجامعة العديد من المبادرات بخصوص سوريا وبينما استمرت الجامعة في الضغط على نظام الأسد، ساعدت على توحيد صفوف المعارضة السورية

المبادرات الدولية، وضعف دور جامعة الدول العربية

أدت عدم قدرة مجلس الأمن الدولي على التوصل إلى قرار لانهاء الأزمة في سوريا بسبب الفيتو الروسي والصيني، على تعبئة المجتمع

الدولي لوضع آليات بديلة لمعالجة الأزمة السورية فتم تشكيل مجموعة أصدقاء سوريا لتنسيق الجهود التي تبذلها الأطراف الإقليمية والدولية حول سوريا خارج مجلس الأمن.

أولاً، اقترحت الولايات المتحدة وفرنسا، مبادرة أصدقاء سوريا، التي دعمها العالم العربي ثم عقدت مجموعة أصدقاء سوريا أول لقاء لها في تونس في ٢٤ فبراير وشارك في الاجتماع ممثلو ما يقرب من ٧٠ دولة ، من بينهم الولايات المتحدة، وتركيا ودول أوروبا، والدول العربية بينما لم يشارك ممثلا روسيا والصين، احتجاجاً على عدم دعوة الحكومة السورية إلى الاجتماع ولم تُثار إمكانية التدخل العسكري في سوريا خلال الاجتماع، إلا أن المجموعة دعت حكومة الأسد إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والسماح للهيئات الإنسانية بتقديم مساعدات إنسانية، وتم الاعتراف بالمجلس الوطني السوري على اعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري، ودعت المجموعة لفرض عقوبات جديدة على نظام الأسد ولم تقتصر الجهود الدولية لحل الأزمة السورية على مبادرة أصدقاء سورية فقط فتعيين الأمين السابق للأمم المتحدة كوفي أنان مبعوثاً خاصاً إلى سوريا من قبل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تعد مبادرة أخرى في هذا الصدد وقد دعت خطة السلام التي أعدها عنان، والتي عرفت بخطة النقاط الست، إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات السورية من المراكز والمدن والسماح بدخول المساعدات الإنسانية

ووسائل الإعلام إلى البلاد، وإطلاق سراح السجناء، واحترام المظاهرات السلمية وخلافاً لخطة الجامعة العربية للسلام، لم يكن ضمن خطة عنان المطالبة بتنحي الأسد وقد أعلن مجلس الأمن الدولي عن تأييده للخطة في ٢١ مارس في بيان رئاسي، وأعلن بيان الجامعة العربية في اجتماع بغداد في ٢٨ مارس عن دعم الخطة .

إضطرت جامعة الدول العربية التي إلتزمت الصمت في المراحل الأولى من الأزمة السورية، إلى إتخاذ موقف جاد خوفاً من تصاعد وتيرة العنف وإنتشاره إلى البلدان المجاورة وقررت الجامعة أن تنتهج سياسة تأخذ فى الإعتبار الموقف التركي من حيث المحاولات الإقليمية والمساعدة الدولية لحل الأزمة، وشرعت في إتخاذ بعض الخطوات بسبب الضغوط التي مارسها عدد من الدول الأعضاء وعلى الرغم من أن سياسة الجامعة تجاه سوريا جاءت بردود أفعال متباينة، إلا أنها لاقت دعماً من الجهات الفاعلة الدولية.